العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية

مرعى عمر مسعود باني

الملخص:

هناك ارتباطاً وثيقاً ما بين المواطنة والتنمية والاستقرار السياسي، فغياب إحداها يعني غياب الأُخريين، ومن ثم انعدام لمبادئ العدالة، وبدون أن يكون لدينا مواطنة حقيقية يتمتع بها المواطن لا يمكننا الحديث عن تنمية للفرد والمجتمع، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أي عدالة، فجوهر عملية المواطنة الوصول بالدولة إلى المساواة والإنصاف والشراكة الحقيقية، وضمان الحقوق والواجبات القائم على الديمقراطية، فتحقيق فكرة المواطنة في جوهرها هو الوصول إلى الاستقرار المطلوب الذي يأتي على أساس تحقيق العدالة الكاملة وفي جوهرها العدالة الاجتماعية ، وتحقيق المواطنة هو الاساس الذي نحفظ من خلاله نظام العدالة الاجتماعية، ونضمن من خلاله نجاح التنمية، وتحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة.

Abstract:

There is a close connection between citizenship, development and political stability. The absence of one means the absence of the other two, and hence the lack of the principles of justice. Without a real citizenship enjoyed by the citizen, we cannot talk about the development of the individual and society and thus achieve any justice. To achieve equality, equity and genuine partnership, and to guarantee rights and duties based on democracy, the realization of the idea of citizenship in essence is to achieve the required stability that comes on the basis of achieving full justice and in essence social justice, In which we maintain the social justice system, guarantee the success of development and achieve political stability within the state.

الفصل الأول: الإطار العام

أولاً: المقدمة:

يمثل الاستقرار السياسي أحد الغايات الأساسية التي تسعى إليها مختلف الأنظمة السياسية كونه يهيئ المناخ المناسب لتنفيذ البرامج والخطط الحكومية والتنموية على اختلاف مجالاتها، ففي المجال السياسي يعتبر الاستقرار مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية السياسية التي تعتبر هي الأخرى إحدى أهم غايات الأنظمة السياسية، فالأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي أنّ الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لأن المشاركة السياسية هي أحد الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية المتعلقة بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على تطوير قدرات المجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية، ما يسمح بتحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد، ونظراً لأهمية الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في حقل علم السياسة ازداد الاهتمام بهذين الموضوعين، فظهرت العديد من الدراسات السياسية عن الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، تحدد واقعهما وتبرز التحديات التي تواجهها.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الباحث الكشف عن أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، حيث يعاني النظام الليبي العديد من القضايا الداخلية التي تمثل تحديات أمام النظام السياسي، وبما يؤدي إلى ضعف الولاء، وهذا يؤثر

سلباً على الاستقرار في ليبيا، ومن ثَمَّ تتجسد المشكلة البحثية في سؤال رئيسي هو: **"إلي أي مدى مثلت التنمية السياسية الية محورية لتحقيق الاستقرار السياسي"؟**

ومن ثم تحاول هذه الدراسة ان تضع تصوراً عن طريق طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما التحديات والعقبات التي تواجه التنمية في ليبيا. وكيف يمكن مواجهتها؟
٢- ما مفهوم التنمية السياسية في ليبيا. وما الدور الذي تلعبه في عملية الاستقرار السياسي؟

ثالثاً: الفرضية:

تستند الدراسة على الفرضية التالية.

"هناك علاقة طردية ما بين التنمية السياسية والاستقرار السياسي".

رابعاً: أهمية الدراسة:

١- الأهمية العلمية:

- ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تربط بين الاستقرار السياسي وبين التنمية السياسية ، حيث تعد المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والأمنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في حماية الوطن.

٢- الأهمية العملية:

- تكمن في أنها تطبق على ليبيا، وبالتالي تتناول القضايا الواقعية، وتقدم إطاراً لتطبيقه لضمان تحقيق التنمية والاستقرار السياسي في ليبيا.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- بيان علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية .

٢- بيان مفهوم التنمية.
٣- ادراك الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي .
٤- تحديد أساليب وتوسيع سبل ترسيخ الاستقرار السياسي، لإحداث التنمية السياسية .

سادساً: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تشمل الفترة الزمنية الممتدة في العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١٦.
- **الحدود المكانية:** الدولة الليبية.

سابعاً: منهجية الدراسة:

سيعمد الباحث إلى استخدام أسلوب التكامل المنهجي عن طريق الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، بالإضافة إلى عدة مداخل.

ثامناً: مصطلحات الدراسة:

١- **الاستقرار السياسي:** في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار بل هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن.[i]
٢- **التنمية:** مفهوم التنمية يعني التغيير الذي يشمل الإنسان والمجتمع والدولة، ويتغلغل في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أنه مفهوم مركب متعدد الجوانب ويعني في جوهره محاولة الإنسان تغيير الظروف والواقع إذْ يعتقد أن هذه المحاولة قد تهيئ له حياة أفضل في جانبها المادي والمعنوي.[ii]

تاسعاً: الدراسات السابقة:

١- دراسة (الدرمكى، ٢٠١٢):[iii]

بعنوان: التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي.

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على واقع التنمية السياسية في سلطنة عمان.
- إدراك أهمية الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي في سلطنة عمان.
- واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي للتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- أن عمليات التحول الديمقراطي التي تقع ضمن جهود التنمية السياسية قد مرت بالعديد من التحولات والمراحل توافقت فيها وجهة نظر صانع القرار مع المواطنين.

٢- دراسة (شنين، ٢٠١٣):[iv]

بعنوان: "أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر".

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر، وتشخيص العقبات التي تقف عائقاً أمام النظام السياسي الجزائري في تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية السياسية.
- وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، وكذلك المنهج التاريخي لرصد تطور الأزمة السياسية في الجزائر، ومنهج تحليل النظم من خلال ضبط طبيعة مدخلات الأزمة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وتحليل انعكاساتها، ومخرجات النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي.

٣- وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- أن العلاقة التي تربط الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية هي علاقة تكاملية، فلا تنمية سياسية بدون استقرار سياسي، والاستقرار السياسي يتطلب نظاماً شرعياً نابعاً من الإدارة الشعبية وعدالة النظام السياسي في توزيع الثروة على المجتمع، ومن ثَمَّ تتحقق التنمية السياسية في ظل هذا الاستقرار.

٤- دراسة (زروؤم، ٢٠١٣): [v]

بعنوان: "أثر الاستقرار السياسي في تنمية ماليزيا".

تهدف الدراسة إلى:

- تبيان العوامل التاريخية والحضارية التي أسهمت بشكل كبير في استقرار ماليزيا سياسياً ومن ثم تنميتها، والآثار التنموية التي كان لها كبير الأثر فيما يتمتع به هذا البلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات واللغات من رخاء اقتصادي، وانسجام اجتماعي، وتقدم علمي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- وجود ارتباط مباشر بين الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- أن الدول المتخلفة اقتصادياً والمضطربة سياسياً لا توفر الأجواء التي تتيح للدارسين أن يتفوقوا أو يبدعوا، ولرجال الأعمال أن يستثمروا.

٥- دراسة (Abeid et al., 2016): [vi]

بعنوان: "هل الاستقرار السياسي يعجل النمو الاقتصادي في تنزانيا؟".

تهدف الدراسة إلى:

- إلى اختبار تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٤. حيث تستكشف الدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة محل

الدراسة. وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: هل يعمل الاستقرار السياسي على تعجيل النمو الاقتصادي في تنزانيا.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. حيث تبين نتائج الدراسة أن الاستقرار السياسي وحده له علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائيا بالنمو الاقتصادي.
- أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: مفهوم التنمية السياسية وآلياتها

أولاً: ماهية التنمية – Development

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى "بعملية التنمية" وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى[vii]. والتنمية هي عملية تاريخية يكون للبشر فيها القيادة، حيث يتطور الجنس البشري والمجتمع باستمرار من خلال تطبيق المعرفة والفكر العقلاني، وتفهم التنمية في التراث الغربي وبشكل عام على أنها النمو، كما يتم التعامل معها على أنها أمر حيوي وجوهري واتجاهي وتراكمي وهادف، لا يمكن الرجوع فيه، وقد أصبحت التنمية جزءاً مكملاً للمشروع الحديث، الذي ينظر إلى المجتمع بصورة متزايدة وتدريجية باعتباره عاملاً يمكن تغيره وتطويره عن طريق الأفعال الإنسانية الهادفة والعقلانية[viii]

لقد ظهر مفهوم التنمية وما يتصل به كمصطلح استخدمه الباحثون نتيجة المتغيرات التي ظهرت في العالم عموماً، فمنذ بداية عصر الاستعمار نظرت الدول الغربية المتطورة إلى الدول الأخرى على أنها دول متخلفة، وكان من

الأساليب التي استخدمتها هذه الدول المستعمرة ادعاء رغبتها بتطوير وتنمية الدول التي وقعت تحت نفوذها، وقد برز هذا بصورة واضحة منذ الحرب العالمية الثانية، وكان من الطبيعي أن تحدد الدول الغربية المعايير التي تفرق بين التقدم والتخلف، بسبب سيطرتها وتغلبها، وكان من أهم المعايير التي وضعت للتمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، مدى الازدهار الاقتصادي والسياسي والعلمي، الذي ينعكس على الوضع الاجتماعي للأفراد، والذي يحدد بدوره مدى قوة الدولة[ix].

ويرى بعض الباحثين أن التنمية عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبدلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة تعمل على تطوير قدرات المجتمع، وتوفير الموارد المادية والطاقات البشرية لتعزيز الإنتاج الاقتصادي، ما يسمح بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل، أي أن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي، بل أصبح يتضمن أبعاداً أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، أي أنها عملية تغيير شاملة تهدف إلى القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتحسين المستوى المعيشي للإنسان، والقضاء على التخلف، والتنمية بذلك هي عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاجتماعية، حيث تأخذ في الحسبان أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، ومن هنا يمكن القول بأن التنمية هي عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية، فالتنمية تهدف إلى تغيير شامل لجميع مكونات المجتمع، ونقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة، وتطوير الإنسان وإنقاذه من حالة التخلف إلى حالة يمكن أن يسهم من خلالها في عمليات البناء الشامل للمجتمع[x].

وهناك نظرتان لمفهوم التنمية:

النظرة الأولى: تعتمد على أن التنمية هي: "عملية" على اعتبار أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق، ثم في الوظائف

المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة التي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، وهي تسير في اتجاه واحد.

النظرة الثانية: فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة"، وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو خطة التنمية ليست هدفاً في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا المفهوم الإرادة بالنسبة للمجتمع.

وقد عمد الباحثون إلى دراستها كعملية وليس كأداة. وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات، وهي تغيير إيجابي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل[xi] وقد أجمعت أدبيات التنمية على أن هذا المفهوم يعني التغيير الذي يشمل الإنسان والمجتمع والدولة، ويتغلغل في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أنه مفهوم مركب متعدد الجوانب ويعني في جوهره محاولة الإنسان تغيير الظروف والواقع، بما يعتقد أن هذه المحاولة قد تهيّئُ له حياة أفضل في جانبها المادي والمعنوي[xii].

ثانياً: مفهوم التنمية السياسية: Political Development

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة انبثق منها وتفرع عنها، والتنمية السياسية كمفهوم علمي ومبحث دراسي في علوم السياسة والاجتماع لم تظهر ولم تحظ باهتمام الباحثين إلا في ستينات القرن الماضي، وإن بدأت إرهاصاتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهناك من يرى أن التنمية السياسية ليست وليدة نتائج الحرب العالمية الثانية، كما يرى أغلب المفكرين، بل هي وليدة تراكمية معرفية تشكلت من مختلف العلوم، وتهتم التنمية السياسية في الأصل بدراسة النظام السياسي من داخله وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[xiii]، وينظر بعض الباحثين إلى أن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة

السياسية، وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي، فالتنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه، فيصبح نظاماً عصرياً متطوراً، فالتنمية السياسية في أحد أبعادها تعني مزيداً من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية، وقد حظي مفهوم التنمية السياسية بانتشار واسع في تراث العلوم السياسية، وخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة والمجتمع فقد أصبحت التنمية السياسية تمثل أحدى أهم الغايات التي تسعى الأنظمة السياسية للوصول إليها[xiv]. كما تزيد التنمية السياسية من قدرة النظام السياسي على إدارة الشؤون العامة، والسيطرة على النزاعات، والتعامل مع المطالب الشعبية[xv].

- **تعريف التنمية السياسية:**

قبل التطرق إلى تعريف التنمية السياسية لابد من أن نشير إلى بعض الصعوبات التي اعترضت الباحثين في مجال دراسة التنمية السياسية، التي حالت في كثير من الأحيان دون توصلهم إلى تعريف إجرائي وموضوعي لها، بل وانعكست على ما قدموه في هذا المجال، ومن هذه الصعوبات ما يلي:[xvi]

١- تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مجموعة من المفاهيم الأخرى (كالتحديث، التغيير، التطوير) وهذا ما جعل بعض الباحثين يعدّونها بمثابة مرادفات للتنمية السياسية.
٢- أن المحاولات الأولى التي صدرت لتعريف التنمية السياسية لم تقدم لنا تعريفاً علمياً للمفهوم، وذلك لكونها قد صدرت أساساً عن رجال الدولة وصانعي السياسة، لا عن طريق العلماء والباحثين المختصين، وهو ما جعلها أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التعريفات العلمية.
٣- ارتباط التنمية السياسية بمختلف العلوم الأخرى (كعلم الاجتماع السياسي، السياسة المقارنة) حيث اتسع المفهوم ليشمل عدة قضايا، وتعدد رؤى ومداخل دراسة التنمية السياسية، ما جعل الكثير من الباحثين يربطون تحقيق التنمية السياسية بغايات معينة، فاتساع دائرة الاختلاف بين الباحثين حول المفهوم، جعل من الصعوبة التوصل إلى تعريف موحد وملائم للتنمية السياسية.

٤- طغيان الطابع الايديولوجي لدى الباحثين المهتمين بقضايا التنمية السياسية، والعالم الثالث، ما أدى إلى إغفال كثير من الحقائق العلمية، فمعظم الاجتهادات التي قدمها الباحثون في هذا المجال، قدمت تعاريف هي في واقع الأمر تعاريف مؤدلجة، كانت تنطوي على مجموعة من التوجهات القيمية والأيديولوجية، لواضعيها، ولذا لوحظ أن ثمة انحيازاً ايديولوجياً وحتى حضارياً لتجربة الغرب، فضلا عن عدم المامها بكافة الحقائق والظواهر الهامة المتعلقة بالواقع السياسي لدول العالم الثالث[xvii].

وعليه نجد أن مفهوم التنمية اتخذ أبعادًا نظرية ومنهجية مختلفة أفرزت ظهور عدة اتجاهات وتصورات لتحديد مفهوم التنمية السياسية، وفيما يلي نعرض أهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم.

- يرى كل من " غابريل الموند" "وبنكام بول"، أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وخصوصاً استجابة النظام لتحديات بناء الدولة، وبناء الأمة، والمشاركة والتوزيع، ولقد قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي[xviii].

ويمكن تعريف التنمية السياسية على أنها التغيير السياسي الذي يؤدي إلى التحول الدائم في السلطات الحاكمة.

وتحدث التنمية السياسية عندما يعمل التغيير السياسي على إعادة تشكيل أو إعادة إعداد وضع العمل الحكومي وتتحقق الاستدامة عندما تذعن مصادر السلطة والنفوذ والتأثير المتنافسة لتلك التغييرات، وتؤقلم توقعاتها وفقاً لذلك، ومن ثَمَّ تظهر الأنماط الجديدة من التفاعل السياسي، ويتحقق الاستقرار[xix].

آليات التنمية السياسية:

يجمع عدد من الباحثين على أن هناك ثلاث آليات أساسية لتحقيق التنمية السياسية، وهي:

١- التعبئة الاجتماعية – السياسية:

ربط "كارل دويتش" التنمية السياسية والحداثة بتحقيق التعبئة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، وتقويض الهياكل الثقافية التقليدية، بحيث يصبح الناس أكثر استعداداً لأنماط جديدة من التنشئة والسلوك، وتحدث أيضاً في كتابة " التعبئة الاجتماعية والتنمية السياسية" الصادر ١٩٦١، عن عملية اجتماعية ومحورها الابتعاد عن حياة الانغلاق في الأطر المحلية التقليدية، ويرى أنه يمكن تحليل جوهر عملية التعبئة من خلال تحليل طبيعتها ومصدرها وديناميكية انتشارها وسلوكها.

- **فطبيعتها**: هي عملية تهدف إلى الانتقال إلى مجتمع الحداثة الذي تتعدد فيه المهمات السياسية، وتظهر فيه المجموعات السياسية المتباينة، وتتسع فيه درجة المشاركة السياسية.
- **مصدرها**: تحديد العامل الذي يدفع نحو التغير الذي قد يكون داخلياً أو خارجيا أو كليهما.
- **ديناميكية انتشارها:** هذه العملية تبدأ لدى فئات محددة، ثم تتسع في تأثيرها في البنية الفوقية، ثم تنتقل إلى البنية التحتية، حيث تقوم وسائل الإعلام والاتصال بدورها في هذا المجال.
- **سلوكها:** فإنها تكون بطريقتين، إما بطريقة التنمية التدريجية، أو بطريقة الثورة لإحداث تغيير سريع، وإعادة توزيع القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع، وهذا يتطلب تغيير المعتقدات والقيم، وبناء علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة، وتوسيع التعليم والثقافة السياسية التي من شأنها أن تقود إلى اندماج أفراد المجتمع في بيئة سياسية واجتماعية عامة، وهذا يعني أن الاندماج لن يكون حقيقياً إذا لم يرتبط بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، بغية توفير الحد الأدنى من التفاعل والاتصال بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والسياسي، لذا فالتقدم في تطوير أدوات التفاعل (الاتصال)

الاجتماعي يمثل الدليل المهم والمميز للتعبئة الاجتماعية السياسية الهادفة إلى تحقيق الاندماج[xx].

وكذلك يرى "كارل دويتش" أن التعبئة تؤدي إلى بروز مجموعات جديدة تبحث عن منفذ للمشاركة السياسية، لأن نمو الوعي السياسي يقود إلى ازدياد عدد المشاركين في العملية السياسية، وكما تؤثر التعبئة في طبيعة المطالب نظراً لاتساع حجم المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية هي معيار تنمية النظام السياسي، وهي إحدى آليات وعناصر التنمية السياسية، وهي إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على القدرة على تحقيق أهداف التنمية السياسية[xxi] فظهور قوى سياسية جديدة، وحدوث تغيير في محتوى مدخلات النظام السياسي مرتبط بحاجات اقتصادية واجتماعية جديدة، وقد تظهر بعض الأنماط من الأزمات عندما لا يكون هناك توازن بين المدخلات وبين قدرات المؤسسات ومواردها المتاحة على الاستجابة لها، وهذا ما قد يولد ثلاثة أنماط من الأزمات:

- **النمط الأول:** يحدث نتيجة تناقض المطالب، أي التناقض بين عملية التنمية الاقتصادية، والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، لأن التنمية والتحديث يولدان تفاوتاً طبقياً ومن ثم تناقضاً في طبيعة المدخلات.
- **النمط الثاني:** يتعلق بتهديد التوازن الاجتماعي الذي يعكس قلة الموارد وازدياد حجم المشكلات، وعدم قدرة النظام على تلبية المطالب، وتحوله نحو الحكومة المؤقتة والابتعاد عن الحلول الجذرية لهذه المشكلات.
- **النمط الثالث:** هو أزمة الهوية التي تظهر نتيجة التباين الأيديولوجي أو التناقض بين القيم في المجتمع الواحد، وهذا الأمر يدفع نحو الحفاظ على الولاءات التقليدية، بصورة تتناقض مع آليات التنمية السياسية والتحديث.

لذا فالتحديث ممكن عبر مجموعة إجراءات في إطار التعبئة، بإثارة روح إيجابية وعقلانية تؤمن بالقانون والنظام، ثم قيادة الأفراد وتوجيههم للتطبع بخصائص سلوكية ذات طابع شمولي عام مبني على الولاء للمجتمع الموحد،

لخدمة المصلحة العامة، ولبلورة هوية موحدة للمجتمع، فالتعبئة الاجتماعية – السياسية تشكل القاعدة الأساسية للإجراءات المتعلقة بالتنمية في أي مجتمع[xxii].

٢- بناء المؤسسات (الماسسة):

تعد عملية المأسسة حجر الزاوية لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية، وهي إحدى أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة، وهي أحد مرتكزات تطوره، فالنظام القادر على الاستجابة لمطالب بيئته هو ذلك النظام القائم على مؤسسات مستقرة وملائمة للمجتمع، لذلك فإن المأسسة هي القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية، كما يقول "هيتنغتون"، لأنها تنظم الصراع الدائر في المجتمع من حيث أشكاله وطبيعته وطرق السيطرة عليه[xxiii]، ويرى أن المأسسة تجنب المجتمع العودة إلى حالة التشتت، وتعمل على احتواء الأزمات، وتضمن تنمية سياسية متسقة ترسي دعائم المصلحة العامة، لذلك يرى "هيتنغتون" ضرورة إخضاع بناء وعمل المؤسسات للتخطيط لتجنب (انعدام التوازن المؤسسي) سواء التوازن السكاني، أو التوازن الوظيفي، وضرورة أن يكون النظام السياسي قادراً على تحديد ماهية هذه المؤسسات وفقاً للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما يؤكد على ضرورة تنوع المؤسسات السياسية، أي عدم خضوع الوظائف السياسية لمؤسسة واحدة، ويخلص "صموئيل ايزنستادت" إلى ثلاث استنتاجات حول دور المؤسسات كآلية من آليات النظام السياسي وهي:

أ. يواجه النظام السياسي في الانتقال إلى الحداثة عدداً من أزمات الصراع التي يتوجب حلها، وهذا ما يتطلب وجود نظام مؤسسي قادر على التعامل مع هذه الأزمات.

ب. لتحويل المطالب الجديدة إلى سياسات جديدة في عملية الانتقال إلى الحداثة، لابد من ظهور مؤسسات جديدة لتحقيق هذه السياسات.

ج. تؤدي عملية التحديث إلى بروز منظمات وأحزاب جديدة، لذا تعمل المؤسسات على تنظيم مشاركة هذه المنظمات والأحزاب في العملية السياسية بهدف التأثير في صنع القرار، لذلك فإن المؤسسات تلعب دوراً

أساسياً في ترشيد أداء النظام وحماية المجتمع، وتعد الركيزة الأساسية في التنمية السياسية[xxiv].

٣- توظيف القدرات:

قدم "ديفيد ايستون" إطاراً لتحليل النظام السياسي، يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، مع قيام عملية التغذية الراجعة أو العكسية، بالربط بين المدخلات والمخرجات، ويرى "ايستون" أن النظام السياسي يعكس مجموعة من التفاعلات التي تحدث في المجتمع، ويقوم بصياغة القرارات التي تمثل المصلحة العامة، وتجسد شرعية النظام، لذلك فإن تحليل وتوظيف قدرات النظام السياسي يتطلب وضع إطار نظري لدراسة القدرات، من حيث المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة.

- المدخلات: تتضمن التنشئة، والتنظيم السياسي، وتجميع وتنسيق المصالح، والتعبير عنها بالمطالب، والاتصال السياسي الذي يعني تنظيم وتبادل المعلومات بين وحدات النظام السياسي.
- المخرجات: وتشمل مجموعة القرارات، والسياسات، والخطط، والإستراتيجيات، والقوانين العامة التي تصنعها السلطة السياسية على ضوء المدخلات المستجدة، بمعنى القرارات التي يتخذها النظام استجابة للمعلومات الواردة إليه.
- التغذية العكسية أو الراجعة. هي عملية تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام حول نتائج قراراته والأفعال المتعلقة بتنفيذها، وكلما كان النظام السياسي قادراً على الاستجابة لمطالب المجتمع كانت التغذية الراجعة أكثر إيجابية، وتدفع النظام إلى أن يتغير ذاتياً في كثير من جوانبه وأهدافه من خلال تجديد سياساته وتحديث قدراته لاستيعاب المتغيرات والتكيف مع التحولات الاجتماعية.

فالتنمية السياسية هي قدرة النظام على النمو، والتنمية السياسية في الوقت الذي تمثل تحليلاً لعناصر التطور السياسي، تمثل بمفهومها العام وما تنطوي عليه، من تعبئة ومأسسة وتوظيف للقدرات جوهر أداء النظام السياسي[xxv].

الفصل الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي ومؤشراته

مقدمـة:

يمثل الاستقرار السياسي أحد الغايات الأساسية التي تسعى إليها مختلف الأنظمة السياسية كونه يهيئ المناخ المناسب لتنفيذ البرامج والخطط الحكومية والتنموية على اختلاف مجالاتها، ففي المجال السياسي يعتبر الاستقرار مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية السياسية التي تعتبر هي الأخرى إحدى أهم غايات الأنظمة السياسية، فالأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع.

فالاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية واحتواء الصراعات التي قد تحدث دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، وتشير أيضاً إلى قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، والقدرة على تعبئة الموارد لاستيعاب الصراع للحيلولة دون قيام العنف، ما يزيد من كفاءة وشرعية النظام مع تزايد مساحة الحرية السياسية، وزيادة على ذلك فهو يوائم بين ازدياد فرص الانفتاح السياسي وشيوع الديمقراطية التي ترتبط بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف تقلل من التشدد والتوتر من قبل الأطراف الدينية والسياسية والاجتماعية[xxvi].

أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي:

يشير مصطلح الاستقرار (Stability) إلى الثبات والتوازن، ويعبر الاستقرار في المجال السياسي عن استقرار النظام، ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي، من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف، وهو وسيلة وهدف في وقت واحد يمكن بواسطته تحقيق الإنجازات المراد تحقيقها في المجتمع[xxvii]، ومصطلح الاستقرار السياسي (Political Stability) ظهر في العصر اليوناني، حيث نجد أن "أفلاطون" تطرق إلى موضوع الاستقرار السياسي من منطلق سيكولوجي وهو ما ورد في نظرية "الأنفس والطبقات الثلاث"، أما "أرسطو" فقد تطرق إلى معالجة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من منطلق تصنيف الأنظمة السياسية بناء على طبيعة دساتيرها من خلال مدى صلاحية النظام السياسي وتمسكه بمبادئ العدالة من خلال توزيعه للمناصب في الدولة[xxviii].

وعلى ذلك يمكن أن نعرف الاستقرار السياسي بأنه مفهوم قائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي، والارتفاع بقدراته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن مهاراته في التعامل مع المشكلات التي تصدر عنه، وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام.

مؤشرات الاستقرار السياسي:

هناك العديد من المؤشرات التي تعرف بمؤشرات الاستقرار السياسي، وقد طرحها الكاتب "رائد نايف حاج سليمان" كالآتي[xxix]:

١- نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، فعندما تتم عملية الانتقال بطريقة دستورية قانونية متعارف عليها، فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً

للاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية، فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.

٢- **شرعية النظام السياسي:**

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية.

٣- **قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:**

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي، لأن النظام تتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة،

محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية هو السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس النظام السياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن هذا البقاء برضاء الشعب عن حاكميه.

٤- **الاستقرار البرلماني:**

بما أن البرلمان هو الممثل للشعب فإنه يستمد شرعيته من الشعب، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، فاستقرار البرلمان وثبات أعضائه هو أحد دلائل الاستقرار السياسي.

٥- **الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:**

تُعَدّ المشاركة السياسية أحد المعايير التي نحكم بها على استقرار النظام السياسي من حيث تطبيق الديمقراطية،

٦- **غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:**

حيث يُعَدّ العنف السياسي هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة على الاستقرار السياسي.

٧- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (وجود مبدأ المواطنة):

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية.

نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، هذه السياسات التنموية تسهم في رفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، ومن ثَمَّ تخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

٨- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي،

علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية:

بعد أن تناولنا مفهوم كل من الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، سنتطرق فيما يلي إلى طبيعة العلاقة التي تربط الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية من حيث الشرعية، والمشاركة والعدالة في توزيع الثروة، حيث تم التركيز على هذه العناصر الثلاثة نظراً لعلاقتها المباشرة بالاستقرار وعدم الاستقرار السياسي.

أولاً: علاقة الاستقرار السياسي بالشرعية:

هناك ارتباط وثيق الصلة بين الشرعية والاستقرار السياسي، حيث يرى "ماكس فيبر" أن النظام السياسي يواجه صعوبة كبيرة في قدرته على إدارة الصراع داخل المجتمع، تلك القدرة التي تساعده في دعم الاستقرار السياسي على

المدى الطويل وتعزيز فعالية الحكومة، ما لم يتمتع بالشرعية، أي أن غياب الشرعية يضعف من قدرة الحكومة على التحكم بالتغيرات داخل المجتمع[xxx].

والشرعية يقصد بها رضا المجتمع عن النظام السياسي الذي يدير شؤونه، واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الأدوار والمكاسب هو النمط الذي يستحق الولاء[xxxi]، وتعرف أيضاً بأنها مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعها له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة[xxxii]، وتعد الشرعية السياسية محصلة لصورة التفاعل بين السلطة وبين المواطنين، إذا أنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن، على أساس الوثوق بها فيما تخطط وتنفذ من سياسات[xxxiii].

ويمثل الاستقرار مطلباً ضرورياً لتحقيق الشرعية، من جهة رضا الشعب على أداء الحكومة، وأيضاً من جهة شرعية المؤسسات، فإذا كان هناك تدهور في الاستقرار السياسي داخل الدولة سيؤدي ذلك إلى ضعف شرعية النظام السياسي وتآكله، وعلى السلطة في هذه الحالة توفير الاستقرار اللازم حتى تعيد إنتاج وتحديد وجودها، ولذلك تسعى مختلف الأنظمة السياسية إلى تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تحسين صورتها أمام الرأي العام الداخلي عبر تبني سياسات وخطط وبرامج تلبي تطلعات المواطنين، ما ينشأ عنه علاقة رضا بين الأنظمة والمواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب هذه الأنظمة للشرعية السياسية، لأن هذه الأخيرة تعبر عن رضا الشعب على النظام السياسي[xxxiv]، فالشرعية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي.

ثانياً: علاقة الاستقرار السياسي بالمشاركة السياسية:

يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي أن يكون النظام السياسي السائد مجسداً لإرادة المواطنين، وقادراً على بلورة مصالحهم، عن طريق المشاركة السياسية، فنجد مجموعة من الدول تعاني ضعفاً في الاستقرار السياسي لاضطراب العلاقة

بين الحكومة والشعب، حيث تطمح الشعوب لدور أكبر في المشاركة السياسية، وفي ممارسة حقوقها وحرياتها.

فتحقيق الاستقرار السياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي، أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة العامة، وهذا ما يؤدي إلى الارتقاء السياسي وإبعاد العنف عن النظام السياسي[xxxv].

فهناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل بين المشاركة السياسية والتنمية، حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة، ما يسمح للجماهير بممارسة ضغوط على صانعي القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية[xxxvi]، وهذا سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار الدولة.

ثالثاً: علاقة الاستقرار السياسي بالعدالة في توزيع الثروة:

يرتبط مبدأ العدالة في توزيع الثروة ارتباط وثيقاً بالاستقرار السياسي الذي يشير إلى حالة السلم، وغياب العنف السياسي، فغياب العدالة، وزيادة حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، يؤدي إلى الحرمان النسبي الذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي، والغضب الاجتماعي، والسخط العام على المستوى الجماعي، ما يدفع إلى العنف ضد النظام السياسي وقيادته، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار سياسي[xxxvii]، فالعدالة هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفوارق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، التي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية وحريات متكافئة، والتي يتم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم، ولإطلاق طاقاتهم، ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما

يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي، وبما يساعد المجتمع على النمو والاستقرار.[xxxviii]

ومع تعقد مفهوم العدالة الاجتماعية، وتطوره حسب تطور فهم المجتمع وعلاقاته يمكن أن نركز على جانبين:

الجانب السياسي: ويؤكد على أن العدالة على الصعيد السياسي لابد لها أن تقوم على الحق بالمشاركة وضمان الحريات، ووجود المؤسسات الديمقراطية الفاعلة من مؤسسات برلمانية ومجتمع مدني، وقضاء، وحرية إعلام.

وعلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي: المتعلق بمدى اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية، وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل، وملكية وسائل الإنتاج، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، وكذلك إعادة التوزيع، والبعد الاجتماعي الذي يتصل بمشكلات التمييز والفقر والاقصاء الاجتماعي، وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الطبقات المحرومة من تحسين أوضاعها.[xxxix]

فمفهوم الاستقرار السياسي يرتبط بمدى القدرة على التعامل مع الأزمات التي تحدث داخل المجتمع، بحيث يتم السيطرة عليها والسعي لعدم تفاقمها، كما يرتبط المفهوم بمدى تحقق الإصلاح والعدالة الاجتماعية في المجتمع.[xl]

الخاتمة

النتائج:

لاحظ الباحث أن هناك ارتباطاً وثيقاً ما بين التنمية والاستقرار السياسي، فغياب إحداها يعني غياب الأُخريين، ومن ثم انعدام لمبادئ العدالة، وبدون أن يكون لدينا استقرار حقيقي يتمتع بها المواطن لا يمكننا الحديث عن تنمية للفرد والمجتمع، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أي عدالة، فجوهر عملية التنمية الوصول بالدولة إلى المساواة والإنصاف والشراكة الحقيقية، وضمان الحقوق والواجبات القائم على الديمقراطية، فتحقيق فكرة التنمية في جوهرها هو الوصول إلى

الاستقرار المطلوب الذي يأتي على أساس تحقيق العدالة الكاملة وفي جوهرها العدالة الاجتماعية ، وتحقيق الاستقرار هو الاساس الذي نحفظ من خلاله نظام العدالة الاجتماعية ، ونضمن من خلاله نجاح التنمية ، وتحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة.

ففي ظل الأمن والسلام والاستقرار يكون الازدهار، وتتسع دائرة الاستثمار لتشمل كل القطاعات الحيوية في البلاد، وتنفذ المشاريع التي تمد اقتصاد البلاد بالأرباح، وتجني الدولة والمواطنين منها فوائد جمة، أما التوترات والصراعات السياسية داخل الدولة فهي تهدد الاستقرار السياسي والتناغم الاجتماعي داخل الدولة، بل تتعداها لتهدد دول الجوار، وتؤثر على الاستقرار الدولي، فثقافة حب الوطن والتفاهم على عدم التعرض للوحدة الوطنية، وسعى جميع الأفراد في المجتمع للحيلولة دون وقوع صدامات أو نزاعات قبلية أو دينية أو أثنية، من شأنها أن تعرض التناغم الاجتماعي والتعايش السلمي والاستقرار السياسي للخطر، وتعزيز روح التعاون، وقبول الشراكة مع الآخر، وتقاسم ثمرات النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمع يسهم بصورة كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة.

أن علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية هي علاقة تكاملية، فكل منهما يكمل الآخر، حيث يحتاج الاستقرار السياسي إلى تنمية سياسية، وتحتاج التنمية السياسية إلى استقرار سياسي.

المراجع:-

١- رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، العدد (٢٥٩٢) ١٢-٣-٢٠٠٩.

http://www.ahewar.org

٢- سيد أبو ضيف أحمد، ثقافة المشاركة: دراسة في التنمية السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص١٦.

٣- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (١٩٨١- ٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية، عمان، ٢٠١٢.

٤- مصعب شنين، "أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣.

٥- عبد الحميد محمد على زرؤم، أثر الاستقرار السياسي في تنمية ماليزيا، دراسة منشورة في مجلة الاسلام في آسيا، المجلد (١٠)، العدد (٢) ديسمبر ٢٠١٣.

6- Abeid Ahmed Ramadhan, Zhi Hong Jian, Kyissima Kelvin Henry, and Yapatake Kossele Thales Pacific, Does Political Stability Accelerate Economic Growth in Tanzania? A Time Series Analysis, Global Business Review, 17(5) 1026–1036, 2016.

٧- نصر عارف، مفهوم التنمية، متاح على الرابط التالي:

www.pdffactory.com

٨- يجودن هيتن، تأمل في التنمية، ترجمة: نيرمين الزفتاوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤، ص٢٢.

٩- حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر ٢٠٠٨، ص١١.

١٠-حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، مجلة الفرات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية العدد (٦)، ٢٠١١، ص١. (النسخة الإلكترونية)

www.fcdrs.com

١١-زينب بليل، موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية: دراسة حالة، الجزائر ١٩٨٩ – ٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور طاهر مولاى – سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٦١.

١٢-سيد أبو ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

١٣-حميد حسين كاظم، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

١٤-مصعب شنين، مرجع سبق ذكره، ص٩.

15- Maryam, Karimi, Political Development concept by looking Briefly at the Iran's Mohammad Reza Pahlavi Rule, Journal of public Adrninistration and covernance, Malaysia, vol(4), No.(4), 2014, PP 69.

١٦-عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ص١٥-١٦.

١٧-محيي الدين بياضي، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٥٢.

١٨-ثامر كامل محمد الخزرجي، المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤، ص١٣٨.

19- Scott C. James, Historical Institutionalism, Political Development, and the Presidency, chapter four rom, "The Oxford Handbook of the American Presidency", 2009.

٢٠-نزار مؤيد جزان، محاضرات في التنمية السياسية، ٢٥-٦-٢٠١٤. ص١٥، متاح على الرابط التالي:

www.ina.edu.sy/tbl.

٢١-المرجع نفسه، ص١٧.
٢٢-ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص١٥١.
٢٣-المرجع نفسه، ص١٥٢.
٢٤-نزار مؤيد جزان، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.
٢٥-ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص١٥٦.
٢٦-مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره علي الاستقرار السياسي في الدولة، الكويت (٢٠٠٦- ٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، عمان الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٧.
٢٧-مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي علي التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٢.
٢٨-عامر رمضان بوضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، طرابلس: دار الرواد للنشر، ٢٠٠٢، ص ٦١.
٢٩-رائد نايف حاج سليمان، مرجع سبق ذكره.
٣٠-خالد نايف الهباس، التنمية السياسية: الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (٢)، المجلد (٤٦)، يوليو ٢٠٠٩، ص١٨٣.
٣١-جمال منصر، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، الجزائر: دفاتر السياسة والقانون، ابريل، ٢٠٠١. ص٤٣٠، متاح على الرابط التالي:
http://www.arabsi.org/attachments/article.
٣٢-فراج سيد محمد فراج، منظمات المجتمع المدني: فلسفاتها، نشأتها، هياكلها، وظائفها الأساسية، المنيا: دار المعرفة للطباعة والنشر، ٢٠١٦، ص٩٥.
٣٣-أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٥٩.
٣٤-مصعب شنين، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

٣٥-سفيان فوكه، ملكية بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة بملتقي التحولات السياسية واشكالية التنمية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، قسم العلوم السياسية، الجزائر، يومي (١٧-١٨)، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ١٥.
٣٦-فراج سيد محمد فراج، علم الاجتماع السياسي: الموضوع والقضايا والمفاهيم، مرجع سبق ذكره، ص٧٤.
٣٧-محمد العلياني، محددات الاستقرار السياسي، ٢٢-٧-٢٠١٢، ص٢، متاح على الرابط:

www.ahmedwahban.com

٣٨-أمارتياصن، التنمية حرية، ترجمة : شوقي جلال، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص١٧.
٣٩-عزالدين سعيد الأصبحي، المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلى مشروع برنامج الندوة الدولية حول: التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الأقليمي العربي، القاهرة (٩-١٠)/٥/٢٠١٣، ص٥.
٤٠-جابر عدنان نعمة خليل، الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع، صحيفة الوسط، العدد (٣٧٥٢)، ١٥ ديسمبر ٢٠١٢ (النسخة الإلكترونية) متاح على الرابط التالي:

www.alwasatnews.com